Suriye İnsan Hakları Topluluğu
Gesellschaft für Menschenrechte in Syrien
Association pour les droits de l'homme en Syrie

Gesellschaft für Menschenrechte in Syrien e.V. | VR 3272 - Amtsgericht Neuss | AHRS.desk@proton.me

عامٌ على نظام هيئة تحرير الشام في سوريا: التطهير العرقي والديني

الجذور التاريخية لأيديولوجيا قمعية

على مدى 14 عامًا، اهتزّت سوريا بسبب الحرب الداخلية والانتهاكات اللاإنسانية. ورغم ذلك، فإن موجات العنف الأخيرة ضد الأقليات ــ وخاصة الطائفتين العلوية والدروز ــ تمثل انتقالًا من السيّئ إلى الأسوأ. وقد تزامل هذا التحول مع سيطرة هيئة تحرير الشام (HTS) على السلطة في دمشق بتاريخ **8ديسمبر/كانون الأول 2024**.

نّ العنف الذي يشنّه نظام هيئة تحرير الشام ضد المجتمعين العلوي والدّرزي ليس نتيجة حربٍ أهلية فقط، بل هو انعكاس لعودة يديولوجية كراهية امتدت لقرون. وترتكز هذه الأيديولوجيا على فتاوى **شيخ الإسلام ابن تيمية** في أوائل القرن الرابع عشر، التي اعتبرت قتل العلويين والدروز ومصادرة أملاكهم أمرًا مشروعًا.

وقد أعادت هيئة تحرير الشام وسابقاتها تفسير هذه الفتاوى لتشكل الأساس الأيديولوجي للمجازر التي تُرتكب بحق هذه لطوائف. كما يتم تصوير العلويين ــ الذين تُركوا دون حماية ــ على أنهم "مجرمون" تابعون للنظام السابق، ويُستهدفون بالإعدامات الجماعية.

نظام ذو خلفية إرهابية

ترأس الحكومة الانتقالية الحالية في سوريا **أحمد الشرع (المعروف بأبي محمد الجولاني)**. وتُصنّف كل من هيئة تحرير الشام وجبهة النصرة كتنظيمات إرهابية وفق قرار مجلس الأمن رقم 2254.

ووفقًا لتقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) لعام 2018، تتحمل هيئة تحرير الشام مسؤولية **ما لا يقل عن 99 هجومًا عنيفًا ضد المدنيين بين عامي 2017 و2018**. وفي تقرير أحدث، وجد المركز أنّ المدنيين في إدلب تحت سيطرة هيئة تحرير الشام يعيشون تحت تهديد:

- الإعدامات دون محاكمة
- التعذيب داخل السجون
- الاعتقال التعسفي

كما يُظهر "بحث قائمة العقوبات" لوزارة الخزانة الأمريكية أن عناصر النصرة وهيئة تحرير الشام مصنّفون ضمن فئة "الخطر الشديد."

انتهاكات هيئة تحرير الشام منذ 8 ديسمبر 2024

منذ سيطرة الهيئة على السلطة، نُفِّذَ حملة تطهير ديني وعرقي ضد العلويين والدروز. وقد وثّقت منظمات محلية ودولية ذلك، منها:
الأمم المتحدة، **العفو الدولية**، **هيومن رايتس ووتش**، **الشبكة السورية لحقوق الإنسان**، **المرصد السوري لحقوق الإنسان**.

تشمل الانتهاكات:

- الإعدامات الميدانية
- تدمير الممتلكات عمدًا
- الخطف
- الاعتقالات الجماعية
- الاستهداف القائم على الهوية

ووفق التقارير، ارتُكبت جرائم ضدّ **العلويين في مارس 2025** وضدّ **الدروز في يوليو 2025** بنية *الإبادة الجماعية*.

تشير هيومن رايتس ووتش إلى أنّ هجمات مارس ضد العلويين كانت "عملية عسكرية منسّقة تقودها وزارة الدفاع". كما تسبّبت تدخلات النظام السوري في تفاقم العنف بين الدروز ومقاتلين بدو في السويداء في يوليو.

وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بلغ عدد الضحايا حتى يوليو 2025:

- **4300مدني قتيل**
- منهم **2069علويًا** قُتلوا في أيام قليلة من مارس
- و **1224درزيًا** قُتلوا خلال أحداث يوليو

العلم الدولي بهذه الانتهاكات

أقرّ منظمات الأمم المتحدة، مثل:

- الآلية الدولية المحايدة والمستقلة(IIIM)
- لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا(COI)
- مؤسسة الأشخاص المفقودين(IIMP)

بخطورة الوضع.

كما أصدرت كل من **مجلس العموم البريطاني** و **خدمة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي** تقارير تحذّر من التطهير الممنهج.

أشار **معهد الخدمات الملكية المتحدة (RUSI)** إلى أنّ انتخابات البرلمان في 5 أكتوبر 2025 كانت **مزوّرة**، إذ يعيّن الرئيس غير المنتخب ثلث البرلمان مباشرة، ويؤثر بشكل غير مباشر على الباقين من خلال 6000 مندوب.

كما لم تُجر الانتخابات في مناطق خارج سيطرة الهيئة، مثل:

- الرقة والحسكة (الخاضعتين لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية)
- السويداء (الخاضعة للدروز)

وتتضمن المادة **3.1** من دستور النظام الحالي النص التالي:
"الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع."
مما يعني عمليًا حماية الإرث الفقهي الذي يشرّع التمييز ضد العلويين والدروز والمسيحيين.

يس غريبًا إذن أن **تمنح Freedom House لسوريا في 2025** أسوأ نتيجة سياسية بالعالم:
3–من أصل 40 نقطة.

دعوتنا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

طالب بما يلي:

1. **إعلان التزام واضح بمحاسبة النظام وحلفائه على جرائمهم**، لأن غياب المساءلة هو سبب رئيس لاستمرار العنف.
2. **حماية كل الأقليات المهددة** :العلويون، الدروز، المسيحيون، الأكراد.
3. **إنشاء ممرات إنسانية موثوقة** بدعم دولي.
4. **تشكيل لجنة أزمة** تضم مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية السورية.
5. **الضغط على النظام لضمان استقلال القضاء وتعديل الدستور وقانون العقوبات** لإدراج الجرائم الدولية.
6. **دعم جهود توثيق الانتهاكات** وحفظ الأدلة.
7. **وقف الخطاب الذي يدمج جرائم هيئة تحرير الشام بجرائم النظام السابق**، لأن هذا الخطاب يبرر للهيئة جرائمها تحت ستار "محاربة بقايا النظام."

أدلة انتهاكات النظام في 2025

(1)تقرير – Freedom House سوريا 2025

كل معايير الحقوق السياسية حصلت على **0/4**، بما في ذلك:

- عدم وجود انتخابات حرة
- عدم تكافؤ الفرص السياسية
- غياب مكافحة الفساد
- تغيير ديموغرافي متعمّد
- غياب الحماية القانونية
- القيود على المجتمع المدني

---

(2)تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان – الأشهر الستة الأولى من 2025

- **2818 مدنيًا قُتلوا**

- بينهم **201 طفل و194 امرأة**
- **17 وفاة تحت التعذيب**

---

(3)تقارير المرصد السوري لحقوق الإنسان – القتلى شهريًا

- **مارس 2025** 2644 **:**قتيلًا بينهم 2069 مدنيًا
- **أبريل** 452 **:**قتيلًا بينهم 352 مدنيًا
- **مايو** 428 **:**قتيلًا بينهم 295 مدنيًا
- **يونيو** 391 **:**قتيلًا بينهم 360 مدنيًا
- **يوليو** 1732 **:**قتيلًا بينهم 1224 مدنيًا

---

(4)تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، 23أيلول/سبتمبر 2025:
"هل أنت علوي؟" — جرائم القتل على أساس الهوية خلال المرحلة الانتقالية في سوريا
رابط التقرير: **موقع هيومن رايتس ووتش)**

---

(5) تقرير منظمة **هيومن رايتس ووتش،** 10آذار/مارس 2025:
"سوريا: أوقفوا موجة القتل على الساحل، واحموا المدنيين — **"**بيان صحفي صادر عن هيومن رايتس ووتش.

---

(6) بيان صحفي صادر عن **مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – لجنة التحقيق بشأن سوريا،** 14آب/أغسطس 2025:
"تؤكد لجنة الأمم المتحدة حول سوريا أنّ العنف الساحلي في شهر مارس كان واسع النطاق ومنهجيًا، وتحدد خطوات عاجلة لمنع الانتهاكات المستقبلية واستعادة ثقة السكان".

---

(7) بيان صحفي صادر عن **مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان(OHCHR)** ، 30تشرين الأول/أكتوبر 2025:
"مستقبل سوريا على المحك": لجنة الأمم المتحدة تحذر من تصاعد العنف وسط آمال ضعيفة بتحقيق العدالة والسلام.

---

(8) بيان صحفي صادر عن **منظمة العفو الدولية**:
"سوريا: قُتلوا بدم بارد" — **الحكومة والقوى التابعة لها أعدمت أبناء الطائفة الدرزية دون محاكمة** —تقرير تحقيق جديد، 2 أيلول/سبتمبر 2025.

---

(9) بيان صحفي صادر عن **منظمة العفو الدولية،** 28تموز/يوليو 2025:
"على السلطات واجب قانوني وأخلاقي للتحقيق في عمليات خطف النساء والفتيات العلويات".

(10) بيان صحفي صادر عن **منظمة العفو الدولية**، 16أيار/مايو 2025:
"على الحكومة الجديدة أن تعطي الأولوية للعدالة وكشف الحقيقة والمساءلة لمنع المزيد من الانتهاكات" — تحذير من منظمة العفو الدولية.

---

(11) تقرير **لجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية الدولية**:**(USCIRF)**
"لا تزال **الحرية الدينية** مهدَّدة من قبل مختلف الأطراف المرتبطة بالسلطات الانتقالية، حيث تستهدف المدنيين بهجمات طائفية واسعة".
"الحرية الدينية والسياسة الأمريكية في سوريا بعد الأسد" *– تموز/يوليو 2025.*